

محنة الفلسفة ومكانة حضورها في النظام التربوي المغربي

سعيد الراشدي **

حكيمه أغريس *

* كلية علوم التربية _ جامعة محمد الخامس _ السويسي _ الرباط

** كلية علوم التربية _ جامعة محمد الخامس _ السويسي _ الرباط

محنة الفلسفة ومكانة حضورها في النظام التربوي المغربي

أي الميدان الذي يبحث في المشكلات الفلسفية والاجتماعية من الزاوية التربوية، كما يبحث في المشكلات التربوية بحثاً فلسفياً واجتماعياً، فإنه يمكننا القول بأن فلسفة التربية باختصار هي الجهد المقصود لتطبيق الفكر الفلسفي في ميدان التربية شأنها في ذلك شأن الفلسفة العامة من حيث أنها تأملية وناقدة وتحليلية، فهي تساعد على فهم العملية التربوية وتعديلها، كما تساهم في رؤية العلم التربوي في كليته وعلاقته بمظاهر الحياة الأخرى [1].

ومع أن هناك من يتساءل حول قيمة حضور الفلسفة وأهميتها في ميدان التربية في وقت يبدو فيه أن العلوم عامة والعلوم الإنسانية خاصة قادرة وحدها، أن تمد الفعل التربوي بكل ما يحتاجه من أدوات منهجية ووسائل عمل ضرورية، فإن حاجة التربية للفلسفة تستمد أسسها من طبيعة الموضوع الذي تهتم به التربية، وهو الإنسان في علاقته بالمجتمع. كما أن المنطلقات الفلسفية تعد بمثابة الدماغ المحرك للنظام التربوي برمته وخاصة المنهاج التعليمي، لأن فلسفة التربية تهتم بماهية القيم وكيفية اشتقاقها ومبرراتها والأسس التي تتبني عليها، وكذا دورها في تنظيم الخبرات إلى جانب تحرير العقول من المتميزات الشخصية وتوسيع إطار النظرة للعالم [2].

ومما لا شك فيه أن المرء لا يصير إنساناً إلا بالتربية، وأن الفلسفة هي أحسن المسالك المعرفية الممكنة في سبيل تحصيل تربية ناجحة ومتكاملة ترتقي بالإنسان من دائرة التبعية والقصور والوصاية إلى حالة الاستقلالية والرشد والحرية. كما أن فلسفة التربية هي مركز الثقل في أي مشروع من هذا القبيل، بحيث لا معنى للتربية ولا قيمة للفلسفة إذا لم يجتمعا عند هذه النقطة ويتقابلا معاً عند تمفصل الطبيعة والثقافة والعتبة الفاصلة والواصلة بين الإيديولوجية والعلم. وعلى هذا النحو ارتبط التعليم بالتكوين، وتعلقت التربية بالبشرية بتعلم الفلسفة وتعليمها، وبالتالي ظهور فلسفة التربية التي تسعى إلى فهم التربية في

الملخص - هدفت الدراسة إلى الإسهام في ترسيخ قيم الفكر الفلسفي ومبادئه في المجتمعات العربية والنظام التربوي المغربي خاصة وذلك من خلال توفير معطيات موضوعية تساهم في إثراء النقاش حول ما تدعو إليه الفلسفة في العالم الغربي، وما يدرس بوصفه فلسفة في العالم العربي الإسلامي.

ولبلوغ هذا الهدف، كان لابد من الوقوف والتعرف على المحن والتأزمات الفكرية والاجتماعية التي مرت بها الفلسفة منذ بدايات تأسيسها إلى الآن؛ إذ خلصنا إلى أن محنة الفلسفة في الدول الغربية قد أسهمت وبشكل محوري في قيام النهضة الأوروبية. وبالمقابل فإن محنة الفلسفة في الدول العربية الإسلامية قد أثرت سلباً على مسار التاريخ الشرقي والعربي عامة، مما أسهم في انحطاط الفلسفة الإسلامية، وبالتالي عدم استجابتها للمتغيرات الظرفية والمعرفية والسياسية التي مر بها العالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه.

أظهرت نتائج الدراسة أن واقع الفلسفة في المغرب حالياً، لا يسمح لنا بإقرار انخراط الفلسفة فعلياً في مشروع التنمية الفكرية والاجتماعية، إلا أن الأمل يظل معلقاً على الإصلاحات المنتظرة، ومن ضمنها إصلاح المنظومة التعليمية، إذ يرتبط مسار الدرس الفلسفي بإرادة الفاعلين في المجال التربوي، وأصحاب القرار السياسي في تحديد مصير الفلسفة بالمغرب، وتقرير مدى انخراطها في الصيرورة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: محنة الفلسفة، الفلسفة والنظام التربوي المغربي، الفلسفة والتربية.

1. المقدمة

إن الفلسفة بصفة عامة هي أسلوب منهجي في التفكير في كل ما هو موجود؛ تفكير يسعى إلى معرفة الأشياء من حيث هي كل، معتمداً في ذلك على التحليل والتركيب والنقد والتأمل. والفلسفة من حيث اهتمامها بالإنسان لم تستطع أن تتجاهل الفعل التربوي؛ فكل وجود إنساني هو وجود تربوي، ذلك أن الإنسان في وجوده لا يمكنه أن يكون من غير تربية إنسانية، وبذلك تصبح التربية هنا هي محور هذا الوجود.

وبما أن فلسفة التربية هي الميدان التطبيقي للفلسفة العامة

كليتها الإجمالية، وتفسيرها بواسطة مفاهيم عامة تتولى اختيارنا للغايات والسياسات التربوية [3].

غير أن أهم تحد يواجه أي منظومة تربوية هو قدرتها على ضمان الجودة، ومناقسة المنظومات التربوية العصرية، فهل التركيز على القيم الكونية وما يتفرع عن ذلك من تشجيع روح الابتكار، ومداهمة اللائقين لليقين، والنزعة النقدية لروح الاعتقاد هو الطريق الذي يؤدي إلى العالمية؟ أليست مهمة الفلسفة اليوم هي إتاحة الفرصة لكل إنسان من أجل التعبير عن فكره وتصوره للواقع والعالم؟ [4].

2. مشكلة الدراسة

إن أسئلة الدرس الفلسفي، لا يمكن أن تختزل في ما هو بيداغوجي فقط؛ فهي مرتبطة بأسئلة الفلسفة ذاتها، بما هي نقد وخلخلة وتفكيك للبيدييات وللحقائق الثابتة. كما أنها مرتبطة بأسئلة المجتمع ورهاناته، وإن شئنا التحديد قلنا، بأسئلة الحداثة والتقدم والديمقراطية... [5].

وبرجعنا إلى المسار التاريخي للفلسفة منذ بدايات تأسيسها إلى الآن، سنجد بأن هذه الأخيرة قد عانت ولازالت تعاني كثيرا من المحن والتأزمات الفكرية والاجتماعية، حيث تجلت محنة الفلسفة بالدول الغربية في اضطهاد العلماء والمفكرين ومحاكمتهم بل وإحراق بعضهم. أما محنة الفلسفة في الدول العربية فقد تمثلت في قمع المفكرين ومناهضة العلماء الأحرار من عرب ومسلمين، حيث تسلط الفقهاء ورجال الدين على كل من له أفكار حرة وآراء جريئة ومواقف مستقلة ورؤى جديدة تتعارض مع توجههم، فمارسوا عليهم العنف والإرهاب الفكري. وفيما يتعلق بمحنة الفلسفة بالمجتمع المغربي (باعتباره مجتمعا عربيا إسلاميا) فقد تمثلت في جعل هذه المادة عرضة للتهميش والإقصاء، وذلك من خلال إضعاف تأثيرها على المستوى الثقافي العام، هذا إلى جانب صدور مذكرة في السبعينيات تقرر بإلغاء مادة الفلسفة في برامج التعليم، حيث تم حذفها كليا من مقررات التربية الوطنية قبل أن يستقر رأي المسؤولين على محاولة أسلمتها من الداخل، في مقابل ذلك تم العمل على تقوية

مكانة التربية الإسلامية في المقررات الدراسية، وبالتالي فإن سبب هذا التهميش والإقصاء هو مناهضة الفلسفة والتفلسف بالمجتمع المغربي.

أ. أسئلة الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة بغرض التعرف على مظاهر محنة الفلسفة وتجلياتها، محاولين بذلك الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي أسباب ومظاهر هذه المحنة أو هذه الأزمة الفلسفية؟
- هل هناك عوائق دينية أو سياسية منعت الفلسفة بخصوصيتها ومنهجها من النمو والتطور، وعطلتها عن دورها المعرفي والأخلاقي والسياسي؟

- أين تكمن حاجتنا إلى الفلسفة في زمن يقوده العلم والتكنولوجيا؟

- هل الحاجة إلى دراسة الفلسفة هي حاجة فكرية وحق ثقافي، أم أن إعادة الاعتبار للفكر الفلسفي غايته مواجهة أشكال العنف والإرهاب، والتعصب، والتشدد كافة؟

- كيف يمكن للفلسفة أن تكون فضاء للحوار والديمقراطية، وأن تحقق التعايش بين الحرية المتمثلة في فعل التفلسف (أي ممارسة التفكير النقدي التساؤلي)، وبالضرورة المتمثلة في المؤسسة والإلزامات البيداغوجية التي يطرحها تعليم الفلسفة؟

ب. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- كون هذه الدراسة ستمكننا من التعرف على المحن والتأزمات الفكرية والاجتماعية التي مرت بها الفلسفة منذ بدايات تأسيسها إلى الآن.

- كون هذه الدراسة ستمكننا من بالوقوف على الأسباب التي أسهمت في تقدم الدول الأوروبية وتطورها، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به الفلسفة في هذا المجال.

- كون هذه الدراسة ستمكننا من إلقاء الضوء على انحطاط الفلسفة في الدول العربية والإسلامية، ومن تم عدم استجابتها للتغيرات الظرفية والمعرفية والسياسية التي مر بها العالم الإسلامي، من مشرقه إلى مغربه.

التبعية والقصور والوصاية إلى حالة الاستقلالية والرشد والحرية. وبالتالي ظهور فلسفة التربية التي تسعى إلى فهم التربية في كليتها الإجمالية، وتفسيرها بوساطة مفاهيم عامة تتولى اختيارنا للغايات والسياسات التربوية.

محنة الفلسفة ومكانة حضورها في النظام التربوي المغربي

1- محنة الفلسفة في الغرب:

لا يستطيع كل مهتم بالحضارة الغربية أن يغفل عن سجلها الحافل باضطهاد العلماء والمفكرين في كل أنحاء أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تصدت الكنيسة لكل عقل حر، وسلطت عقوبتها على العلماء والمفكرين الأحرار الذين تجرؤوا على تأويل الكتاب المقدس تأويلاً لا ينسجم مع الرؤية الكنسية، أو الذين اكتشفوا ظاهرة طبيعية أو فلكية، وفسروها تفسيراً يختلف مع ما جاء في الكتاب المقدس المحرف.

ولم تقتصر جهود الكنيسة على مصادرة الكتب، ومنع تداول النظريات العلمية الجديدة، لأن ذلك لم يكن كافياً لصد العقول الحرة والمبدعة، عن مواصلة اجتهاداتها واختراعاتها واكتشافاتها، خاصة وأنها تدرك أن عجلة النهضة في أوروبا سائرة في طريق لا رجعة فيه، لذلك أقامت الكنيسة محرقة لإحراق الكتب وأصحابها، وكان من أشهر هؤلاء "سافنور رولا" (1452-1498) الذي أعدم حرقاً في "فلورنسا" سنة (1498) جراء نقده اللاذع لكل من رجال الدين والسلطة الحاكمة. وبعد أكثر من قرن أحرق في ساحة "روما" سنة 1600، الفيلسوف "جيودانوبرونو" بسبب صموده، وتمسكه بأرائه وأفكاره ذات النزعة التجديدية التي تناقض قناعات الكنيسة وطروحاتها، سواء فيما يتعلق بالدين أو العلم، وهكذا بقي "جيودانوبرونو" مثالا للعالم الصامد والمفكر الجريء، وشاهداً على ضعف العاجزين، ومكر الجامدين، وبطش المتطرفين. انتشرت مؤلفاته في أوروبا في القرن العشرين بعد أن منعت لفترة طويلة وترجمت إلى عدة لغات، وقد صدرت أعماله الكاملة في تسع مجلدات طبعتها في الفرنسية بين عامي 1993 و2008 [6].

بالمقابل فقد عانى العلماء والمفكرون الفرنسيون كثيراً قبل

- تزامن هذه الدراسة وارتباطها مع ما يعرفه المجتمع المغربي من اهتمام بإصلاح المنظومة التربوية والسعي إلى تحسين جودة التعليم، إذ شمل هذا الاهتمام إعادة الاعتبار لتدريس الفلسفة بالمغرب، ولهذا يجب مراقبة هذا الاهتمام بالبحث والدراسة.

ج. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأسباب التي أدت إلى انحطاط الفلسفة بالمجتمعات العربية والإسلامية، من خلال وصف مظاهر محنة الفلسفة وتجلياتها، مع تشخيص التحولات التي عرفتتها الفلسفة منذ بدايات تأسيسها إلى الآن، وذلك أجل توفير معطيات موضوعية تسهم في إثراء النقاش حول ما تدعو إليه الفلسفة في العالم الغربي، وما يدرس بوصفه فلسفة في العالم العربي الإسلامي، ومن ثم الإسهام في ترسيخ قيم الفكر الفلسفي ومبادئه في المجتمعات العربية والنظام التربوي المغربي خاصة.

د. مصطلحات الدراسة

- محنة الفلسفة: لقد عانت الفلسفة منذ بدايات تأسيسها إلى الآن الكثير من المحن والتأزمات الفكرية والاجتماعية؛ بحيث إن تاريخ الحريات الفكرية في أوروبا قبل عصر النهضة لا يختلف عن تاريخ الحريات الفكرية في الدول العربية والإسلامية، ويبقى السبب وراء هذه المحن الفلسفية هو وجود عوائق دينية وسياسية منعت الفلسفة بخصوصيتها ومنهجها من النمو والتطور، وعطلتها عن دورها المعرفي والأخلاقي والسياسي.

- الفلسفة والنظام التربوي المغربي: يقترن مسار الدرس الفلسفي بالمغرب بإرادة الفاعلين في المجال التربوي، وأصحاب القرار السياسي في تحديد مصير الفلسفة، وتقدير مدى انخراطها في الصيرورة الاجتماعية؛ وهذا يعني أن مسار الفلسفة ومصيرها مرتبطان بالفعالية الاجتماعية والسياسية والفكرية والتاريخية للشعب والنخب الفكرية.

- الفلسفة والتربية: بما أن المرء لا يصير إنساناً إلا بالتربية، فإن الفلسفة هي أحسن المسالك المعرفية الممكنة في سبيل تحصيل تربية ناجحة، ومتكاملة. ترتقي بالإنسان من دائرة

إلى جانب المضايقات التي تعرض لها في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة آرائه التربوية والأخلاقية الجديدة، فتم فصله من منصبه بوصفه أستاذاً للفلسفة في كلية نيويورك.

وقد كان آخر شهداء العلم في أوروبا هو المؤرخ الفرنسي "مارك بلوك" الذي أسس مع صديقه "لوسيان فيفر" مجلة "الحوليات" وهي مجلة مازالت تصدر إلى يومنا هذا؛ هذه المجلة التي سرعان ما تحولت إلى مدرسة عالمية في المعرفة التاريخية والبحث التاريخي من خلال المقاربات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها منذ عدها الأول. وبالنهاية اعتقل "مارك بلوك" سنة 1944 من طرف الأمن الألماني بعد أن عاش أربع سنوات متخفياً في فرنسا إلى أن كشف أمره، فعرض للتعذيب، ثم أعدم بعد ذلك بالرصاص، وبهذا سيكون "مارك بلوك" هو آخر المفكرين الذين تم اغتيالهم في أوروبا.

1-1- محنة الفلسفة في الغرب: محاكمة "غاليليو غليلي" نموذجاً:

انطلقت محنة الفلكي والفيزيائي الإيطالي الجريء "غاليليو غاليلي" بعد قيامه بإثبات خطأ نظرية "أرسطو" حول الحركة، حيث أجبر علانية على الاعتراف بخطأ أفكاره ونظرياته رغم صوابها حتى يجنب نفسه عقوبة الإعدام، إلا أن ذلك لم يشفع له عند رجال الكنيسة المتطرفين، إذ أصدروا ضده قراراً بالإقامة الجبرية سنة 1633، فعاش وحيداً ومات غريباً، وصنفت مؤلفاته في فهرس الكتب المحرمة التي تمنع دراستها وتداولها. ولم تعد له الكنيسة الكاثوليكية الاعتبار إلا في عام 1992، أي بعد ثلاثة قرون ونصف من محاكمته، فصححت الخطأ الذي وقع في حقه.

لقد كان لـ "غاليليو" الفضل في نشر نظرية "نيقولا كوبرنيك" حول مركزية الشمس، إذ دافع عن هذه النظرية وعلى نطاق واسع بكل قوة وشجاعة كانت تعوز "كوبرنيك" نفسه بوصفه كاهناً للكنيسة وليس عالماً فحسب؛ وبصفته تلك لم يكن بإمكانه الإعلان جهراً عن مخالفته للكنيسة فيما كانت تعتقده منذ قرون خلت. وحسب قول المؤرخ "جاكوب برونسكي" فقد كان من تأثير

الثورة الفرنسية؛ فسجن العديد منهم، وعلى رأسهم المفكر "فولتير" (1694-1778) الذي اعتقل في سجن الباستيل الشهير ولم يطلق سراحه إلا بعد أن وافق على نفيه إلى إنجلترا. أما المطاردة فقد كانت من نصيب الفيلسوف "جون جاك روسو" (1712-1778) وذلك بعد أن أصدر برلمان باريس حكماً في حقه بالسجن وإحراق كتابه "إميل" الذي يبحث في فن تكوين الرجال، وهو من الكتب الأكثر قراءة في المجال التربوي إلى اليوم.

لم تتغير كثيراً أحوال المفكرين الأحرار في السنوات الأولى للثورة الفرنسية (1789)، فخلالها أعدم أكبر عالم فرنسي في زمانه، وأبو الكيمياء في العصر الحديث، وهو "أنطوان لافورزيه" الذي اتهم من طرف حكام الثورة الفرنسية بأنه المسؤول عن الظلم الاجتماعي السائد في البلاد بسبب الضرائب والفساد. وهكذا وجد العالم نفسه متهماً بالخيانة، فتم تنفيذ حكم الإعدام في حقه يوم 8 ماي 1794، وهو في أوج عطائه العلمي.

وفي عام 1933 وصل "أدولف هتلر" إلى الحكم في ألمانيا، وسن قوانين عنصرية لحرمان العلماء اليهود من التدريس في الجامعة الألمانية، فاضطر كثير منهم وغيرهم من العلماء اليهود الأوروبيين الشرقيين للهجرة إلى فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أشهر هؤلاء "ألبيير اينشتاين" (1879-1955)، و"كارل بوبر" (1902-1994)، و"إيريك فروم" (1900-1980)، و"حنا أرونلد" (1906-1975)، وغيرهم من مشاهير العلم والفكر.

وفي سنة 1940 استولى المارشال "فيليب بيتان" على الحكم في فرنسا وأصدرت حكومته قوانين مماثلة دفعت العديد من العلماء الفرنسيين، أو المهاجرين للهروب إلى الخارج، فسجن واعتقل آلاف من المثقفين في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. بينما أصيب علماء ومفكرون أوروبيون بممارسات قمعية من طرف نظام الحكم الديمقراطي، وعلى رأسهم الفيلسوف البريطاني "بتراند راسل" الذي تعرض للفصل من الجامعة والسجن في بريطانيا بسبب مواقفه السياسية التي تتعارض مع حكومته، هذا

والمشروع الكوني. وتتجلى هذه المفاهيم عبر فكرة المواطنة والديمقراطية والمعرفة النسبية ومفهوم المثقف ومفهوم التاريخ... إلخ، وهي مفاهيم ملازمة للعقل وللعقلانية.

من هذا المنطلق إذن، يمكن اعتبار الفلسفة بوصفها مجالاً لتجلي الفكر الحدائي والعقلاني، لأنها تنبني على الاعتراف بتعدد المواقف والرؤى، وتستند على مبدأ الإنصات والتحاور مع الآخر، وعلى المساواة والنقد، أي أنها تقوم على ما دعاه الفيلسوف الألماني "كانط" بالحرية العقلية. ولذلك يمكن الإقرار بأن تطور الممارسة الفلسفية مشروط بممارسة الحرية داخل فضاء المؤسسة التعليمية وخارجها.

ولو شئنا أن نحدد بدقة الغاية من دراسة الفلسفة وتدريسها، لما وجدنا أبلغ من عبارة "سقراط" الوجيزة والبالغة الدقة والتعقيد، والتي أضحت بمثابة نصح حميم يهمس بصدق وإخلاص في أذن كل محب للحكمة قائلاً: "اعرف نفسك بنفسك"؛ إن هذه العبارة وهي تترجم إحساساً صادقاً بالمسؤولية إزاء روح الفلسفة وغايتها النبيلة، تختزل هدفاً بيداغوجياً مفاده أن التفلسف لا يكون حقاً، إلا إذا مورس بكيفية ذاتية، ولذلك فلا غرابة إذن أن ينشغل المهتمون بحقل التدريس الفلسفي بكيفية صياغة هذا المبدأ على المستوى الديدكتيكي والمنهجي، بوصفه معلمة ومعياراً لمدى نجاح كل ممارسة تربوية هادفة إلى هذا المجال [7]. لقد كان هم "سقراط" وهو يحاول صياغة قواعد التفكير السليم، همماً منهجياً بالأساس، ولهذا السبب انشغل بكيفية حمل الآخر على التفكير بنفسه في القضايا التي تطرحها الفلسفة ليتمكن تلقائياً من الوقوف، ليس فقط على الأجوبة الملائمة للأسئلة التي تطرحها؛ بل على منطق السؤال وعلى ضرورته وطرق معالجته أولاً وقبل كل شيء. وهنا بالضبط يكمن سر الجدل السقراطي كمنهج توليدي، فهو ليس مجرد حوار بين أشخاص، وإنما هو محاورة العقل لذاته والنفس لنفسها، بحيث أن الآخر في هذه الحالة ليس سوى صدى لصوت الحق، كما أن الذات نفسها ليست هي هذا الشخص أو ذاك، بل هي العقل في صفائه والحقيقة في نقائمه والقضية في حيادها؛ مما يعني أن

محاكمة غاليليو انتقال الثورة العلمية من الآن فصاعداً إلى أوروبا الشمالية؛ مما يعني أن التعنيف أو العنف الفكري الذي تم تسليطه وممارسته على "غاليليو" كانت نتائجه عكسية، فقد أسهم بفعالية، وبشكل محوري في قيام نهضة أوروبا والغرب عامة، وبروز فلاسفة الأنوار، وقيام الثورة الفرنسية وتكريس قيم المواطنة...

لقد عد "غاليلي" من بين العلماء الخمس إلى جانب "كوبرنيك" و"براهة" و"نيوتن" و"كبلر" الذين كان لهم الفضل الكبير في نقل أوروبا من حالة السبات العميق إلى مرحلة النهضة التي طالت كل مجال. فهم (العلماء الخمس)، بما توصلوا إليه من أفكار علمية ورؤى جديدة، أحدثوا ضجة عنيفة أدت نتائجها إلى تحولات سياسية واجتماعية خلال القرنين 15 و16، ومهدت الطريق ليس فقط لبروز فلاسفة عظماء مثل "رينيه ديكارت" زعيم مذهب العقلانية في القرن 17، و"باروخ سبينوزا" الذي يرى أن "أهواء الإنسان الدينية والسياسية هي سبب بقاءه في حالة العبودية"، بل وكذلك لبروز فلاسفة عصر الأنوار الإنجليز مثل "توماس هوبز" و"جون لوك"... إضافة إلى فلاسفة التنوير الفرنسيين وعلى رأسهم "مونتسكيو" و"فولتير" و"جان جاك روسو" خلال القرنين 17 و18 والذين مهدوا بدورهم الطريق لإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وتقجير الثورة الفرنسية العظيمة التي قامت على مبادئ لا تزال تحتفظ بتألقها رغم مرور مدة طويلة على وضعها؛ فقد كان شعار الثورة الفرنسية هو الحرية والمساواة والعدالة للجميع، والالتزام بتطبيق العقد الاجتماعي الذي يصل الحاكم بالمحكوم؛ وفق مضمون نصوصه.

وبما أن مفهوم الحداثة في المجتمعات الغربية قد ارتبط بمقولات العقل وتقدم العلوم؛ أي بأهمية النشاط العقلاني للإنسان، والذي سيظل مختلف المجالات سواء كانت تقنية أو إدارية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، فقد أسست هذه المجتمعات مفاهيم مركزية عرفت انطلاقها من فكر الأنوار، وارتبطت بعد ذلك بفكرة الذاتية والنزعة الإنسانية والتنقيبية

على مجموعة من الإكراهات التي تواجهها، سواء تعلق الأمر بوضعها المؤسساتي أم بضرورتها الاجتماعية وأهميتها بالنسبة للمواطن. إن الفلسفة تشجع الفضول المعرفي وحب الإطلاع وطرح الأسئلة؛ فهي تجعل الفرد يرى العالم من زوايا مختلفة؛ الفلسفة هي سؤال عن الذات وعن الموضوع، والفكر الفلسفي هو فكر المساءلة والنقد والإنصات والحوار. وبما أن فعل التفلسف هو مسار وحركة لا تنتهي، فإن الممارسة الفلسفية تعد بمكانة تفعيل للحوار الفكري وللتأمل النقدي الحر وللحق في الاختلاف. وباعتبار الفلسفة حاجة فكرية وحقاً ثقافياً، فإنه من حقنا أن نتساءل عن معنى "الحق في الفلسفة"، ومن له الحق في التفلسف كحاجة فكرية وحق ثقافي؟ وما معنى أن يكون للمرء الحق في الفلسفة؟ وأي فلسفة نقصد؟ وهل المطالبة بالحق في الفلسفة هو الانتماء إليها بحق؟

إن كل هذه التساؤلات طرحها الفيلسوف "جاك دريدا" من خلال كتابه المثير عن "الحق في الفلسفة"، كما كتب ضمن نص شهير له حول الدفاع عن الفلسفة: "إن تدمير قسم الفلسفة... سيفضي إلى إبعاد جمهور التلاميذ عن ممارسة النقد الفلسفي والسياسي وكذلك النقد التاريخي، ما دام التاريخ أيضاً هو الشريك الذي لا يزال مقترناً بالفلسفة... أليس قسم الفلسفة في الثانويات، وحيث يوجد تلاميذ في سنّ تؤهلهم للمشاركة الانتخابية، هو الفضاء الذي يمكن فيه لنصوص حول الحداثة النظرية والماركسية والتحليل النفسي خاصة أن تؤدي إلى ممارسة القراءة والتأويل" [9].

1-2- الحق في الفلسفة كحق في المساءلة والنقد:

إن الحق في التفلسف هو حق طبيعي، وفعل التفلسف هو في أساسه مساءلة واستنطاق وخلخلة، وهي عمليات لا تقتصر على موضوع المساءلة المتمثل في مختلف القضايا الفكرية والمجتمعية فحسب، بل تهم التساؤل نفسه، وهذا التساؤل كما يقول "هيدجر" لا يوجد على قارعة الطريق، ولا يرتبط بنظام الحياة العادية؛ إنه عملية حرة شبيهة بقفزة... لذلك، يمكن القول: بأن التفلسف هو تساؤل عجيب يتجاوز نظام

الآخر هو بالضبط ما ينبغي استحضاره وتبنيه وتمييزه من أجل عزله وتجاوزه، بوصفه نقيضاً وتناقضاً وخطأً ووهماً وضلالاً لا تستقيم الحقيقة دونه. إن التفكير الذاتي بهذا المعنى، أي "معرفة النفس بالنفس" محاولة لتبيان مظاهر الخطأ والضلال، ثم تجاوزه باتجاه الحقيقة التي تفرض نفسها على العقل (الذات) بوصفها شيئاً معقولاً [7].

ويرجعنا إلى تاريخ الفكر الفلسفي سنجد بأن التجربة السقراطية قد شكلت في هذا التاريخ أول محطة انقلابية تمرت في الفلسفة على كل أشكال الانضباط والخنوع في شرنقة القيم والمعارف والمعتقدات الجامدة... أي ضد المؤسسة في كل تمظهراتها التربوية أو الاجتماعية العامة، لأن المؤسسة لا تسمح بتشريعاتها بتحويل الفصل إلى "أغورا" Agora، وقانونها الداخلي يمنع تحويل الحصة إلى مأدبة.

"أفلاطون" عايش محنة "سقراط" وكان شاهداً على الوضعية التراجيدية التي مرت بها الفلسفة آنذاك. وقد اقتنع بأنه لا جدوى من إعطاء الدروس في الساحة العمومية أو في المأدبة، فعمل على إنشاء الأكاديمية، ليس من أجل تخريج الفلاسفة القادرين على مغالبة السفطائيين أو مناقضة الشعراء أو تسفيه الخطباء... بل من أجل تكوين رجال الدولة وحراس المدينة وموظفي الإدارة. وهكذا انتقلت الفلسفة من الساحة إلى المؤسسة، ومن الشارع العام إلى جدران المدرسة. وبعد ذلك سينشئ تلميذه "أرسطو" مؤسسة أخرى وهي "الليسي" كبديل عن الأكاديمية، وسيتعلم التلاميذ في "الليسي" مجموعة من التخصصات والفروع العلمية (المنطق، الأخلاق، العلم الطبيعي، ما بعد الطبيعة..).

وبعد أرسطو ستصبح الفلسفة مجرد مادة تدرس، ومجرد مسألة بيداغوجية؛ فقد انتهت المغامرة الوجودية ولم يعد لها مكان داخل فصول الدراسة. انتبه "الفارابي" إلى هذه النهاية الدرامية للفلسفة، وقال عنها في كتاب "الحروف": "لقد صارت الفلسفة أيام أرسطو طاليس صناعة تتعلم وتعلم فقط" [8].

إن تعميق التفكير في وضع الفلسفة، يسمح لنا بالوقوف

والمعاصرة. يقول "آلان تورين" في كتابه "نقد الحداثة": "الحداثة توزيع لمنوجات النشاط العقلاني، والعملية، والتقني والإداري... ولهذا فهي تتضمن التمايز المتصاعد لقطاعات الحياة الاجتماعية المختلفة، كالسياسة والاقتصاد والحياة العائلية والفن بشكل خاص... وتبدأ الحداثة وتنتهي بالديمقراطية" [11]. وهذا ما جعل "آلان تورين" يدعو إلى إقامة فضاء مجتمعي ديمقراطي قوامه الحرية والعدالة والمساواة. إذ لا حداثة في نظره بدون إقرار للحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، ولا معنى للحداثة دون حرية.

ونشير بهذا الصدد إلى أن "هيجل" Hegel سبق أن انتبه إلى هذه العلاقة الوطيدة بين مبدأ العالم الحديث ومبدأ الإرادة الحرة؛ فمبدأ العالم الحديث يتطلب من كل فرد أن يتقبل فقط ما يبدو مبرراً ومقنعاً، انطلاقاً من فردانيته وتميزه، واستقلالته وحرية إرادته ووعيه بذاته وبالعالم. كما أن الحياة الدينية والدولة والمجتمع والعلم والأخلاق والفن تبدو جميعاً كتجسيد لمبدأ الذاتية؛ هذا المبدأ الذي يظهر كذاتية مجردة في الكوجيطو الديكارتي أو الوعي الذاتي المطلق لدى "كانط" [12].

وبالتالي فإن مبدأ الذاتية بدلالاته المختلفة، قد فرضته الأحداث التاريخية الكبرى في الغرب مع الإصلاح الديني، وفلسفة الأنوار والثورة الفرنسية؛ هذه الأحداث تمثل ما سماه "هيجل" "بالبزوغ الرائع للشمس" الذي يقطع مع العالم القديم وينشئ عالماً جديداً يتضمن مفاهيم التطور والتقدم والتحرر. وقد تجسدت هذه القطيعة في الوعي بالتقدم والرغبة في إنجازه وربطه بالمشروع التحرري؛ ولذلك أصبح العقل المنعق من الحدود المفروضة عليه (دينية كانت أو سياسية أو اجتماعية) هو الأساس الذي تنبني عليه الأفكار الجديدة المؤمنة بالتسامح وبالتعددية الفكرية والمذهبية. وبهذا سيصبح عصر التحديث الغربي مرتبطاً بما يمكن تسميته باللحظات الثلاث الكبرى وهي: فكر الأنوار والعقلانية والعلمانية، ثم فكرة المشروع الكوني، وأخيراً فكرة التصنيع أو التقنية.

هذه اللحظات استحضرها "هايدجر" بدوره، حينما ربط بين

الأشياء ويتموقع خارج هذا النظام" [5].

إن ما يميز التفكير الفلسفي هو ترجمة السؤال إلى إشكالية، أي رفض كل إجابة نهائية، لأن كل إجابة هي بالتالي استجابة وإنصات وتجاوز، والفكر يتحرره من الحقائق الجاهزة ومن الأحكام المسبقة عن طريق المساءلة، يساهم في تحرير الذات المفكرة من وثنية اليقينيّات. وذلك هو المعنى العميق الذي يحمله مفهوم النقد في الفلسفة، بوصفه ممارسة فكرية تحمل في طياتها إمكانية التفاهم والتحاور، ومواجهة المشكلات المطروحة. وبالتالي فإن الحق في المساءلة والنقد لا يعني الإقصاء والنفي وممارسة العنف نحو الآخر المخالف لنا، بقدر ما يعني حرية التفكير في إطار الانفتاح والتسامح.

إن هذه العلاقة بين استعمال العقل النقدي والحرية، قد حددها الفيلسوف الألماني "كانط" Kant "بشكل دقيق، في جواب له عن سؤال ما الأنوار؟ حيث اعتبر "بأن لا شيء يلزم الأنوار سوى الحرية... أعني حرية أن يستعمل المرء عقله علانية في المجالات جميعها. لكنني أسمع الآن الصراخ من جميع الجهات يردد: "لا تفكر". فالضابط يقول: "لا تفكر بل نفذ" ورجل المال يقول: "لا تفكر بل ادفع". والكاهن يقول: "لا تفكر بل آمن"؛ لكن ما هي الحدود التي تعتبر مضادة للأنوار؟ وما هي تلك التي تعتبر غير مضادة بل مفيدة؟ وجوابي هو أن الاستعمال العام لعقلنا يجب أن يكون حراً على الدوام، وهو وحده بإمكانه أن يوصل الأنوار إلى الناس" [10].

ومما لا شك فيه أن هذه العلاقة التي حددها "كانط" بين العقل النقدي والحرية، هي التي تشكل الأساس الذي استند إليه الفكر النهضوي والحداثي، وبالتالي فإن مطلب الحق في الفلسفة بوصفه حقاً في المساءلة والنقد يفرض بنا إلى المطالبة بحق آخر، وهو الحق في إقرار المجتمع المدني الحداثي.

1-3- الحق في الفلسفة وإقرار المجتمع المدني الحداثي:

إذا تأملنا لحظة في مفهوم الحداثة وعلاقته بمفاهيم الحرية والديمقراطية والمواطنة، سنجد بأن هذه المفاهيم جميعها قد شكلت الأساس الذي انبنى عليه معمار الفلسفة الحديثة

إن الإسلام من حيث علاقته بحرية التفكير، لا يختلف عن المسيحية الكنسية التي قمعت التفكير وعاقبت كل من خالفت آراؤه ما جاء به الإنجيل وأقرته المسيحية، فقد كانت مأساة "ابن المقفع" الذي ينتمي فكرياً إلى "فرقة إخوان الصفاء وخلان الوفاء" لمجرد كتابة مخطوطة كانت سبباً في تقطيع جسده الذي أكره على أكله مشوياً حتى مات وهو في مقتبل العمر، ولم يتجاوز السادسة والثلاثين. ولقي "الحلاج" بعد تكفيره مصيراً مشابهاً، حيث تم صلبه حياً، وفي مرحلة ثانية تم تقطيع جسده هو الآخر، لأنه هو و"ابن العربي" الذي كفره أيضاً، يعتقد بحلول الله في البشر واتحاده به.

أما "البيروني" الذي أطلق اسمه على بعض معالم القمر، فقد تم تكفيره بعدما ناقش مسألة تكوين مرصد للنتبؤ بأحوال الطقس بحجة أن ذلك من اختصاص الله وحده. وفيما يخص فيلسوف الأدباء أبو حيان التوحيدي الكاتب المعتزلي المبدع فقد اتهم بالزندقة والإلحاد لقوله بالتعطيل (وهو النفي والإنكار)، فأحرق كتبه بنفسه نتيجة الإحباط بعد أن تجاوز التسعين من العمر وعاش بقية أيامه مستتراً خوفاً من القتل. أما عميد الأدب العربي "طه حسين" فقد كفره هو الآخر بتهمة محاولة الاعتداء على التراث العربي الإسلامي وزرع الأساطير والشبهات في قلب السيرة النبوية من خلال كتابه "في الشعر الجاهلي".

وأما في التاريخ الحديث فلا يمكننا أن نتجاوز محنة الباحث الأكاديمي "تصر حامد أبي زيد" الذي تم قتله بعد تكفيره واتهامه بالإلحاد بسبب محاولته لممارسة الفكر النقدي العلمي الخالص وذلك من خلال تأليفه لكتاب "نقد الخطاب الديني" الذي يرى فيه بأن هناك خلط بين ما هو ديني وفكري، فالاعتماد على آلية النقل دون تدبير أو تفكير، يناهض الإبداع ويسبب العمق الفكري، وبالتالي لا بد من التحرر من سلطة النص القرآني ومن كل سلطة تعيق مسيرة الإنسان. وفي السياق نفسه نذكر "علي عبد الرازق" صاحب كتاب "الإسلام وأصول الحكم" الذي كفره وسحبوا منه شهادته العلمية وقطعوا عنه راتبه كموظف، و"محمود محمد طه" المفكر الإسلامي السوداني الذي اتهم

نشأة الحداثة والحدث الفكري المتمثل في جعل الذات مركزاً ومرجعاً، واعتبار العقل مضمون هذه الذات، وهو عقل أداتي يجد تعبيره في العلم بوصفه منظورا حسابيا وكما للأشياء المدركة والقابلة للاستعمال.

وعليه فإن المطالبة بالحق في الفلسفة هي في أساسها مطالبة بالحق في المساءلة والنقد والحرية والاختلاف، كما أن الدفاع عن الحق في الفلسفة هو دفاع عن الحق الطبيعي في التفكير والكلام، وهو مسؤولية فلسفية نحو الفلسفة والمجتمع عامة. ومن ثم فإن مناهضة كل أشكال العنف الممارس ضد حرية التفكير والعقل عامة، يستدعي إقرار ديمقراطية اجتماعية وحقوق مدنية، لأن ممارسة النقد الفلسفي هي ممارسة للنقد الاجتماعي والسياسي.

وبهذا يمكننا القول بأن ظاهرة اضطهاد العلماء والمفكرين أو ما سميناه بمحنة الفلسفة في العالم الغربي قد أدت إلى ازدهار الدول الأوروبية وتقدمها بسبب انتشار الديمقراطية وترسيخ ثقافة المواطنة واحترام حقوق الإنسان... إلخ. فهل يمكننا الحديث عن مشروع نهضوي عربي إسلامي كما هو الشأن بالنسبة للعالم الغربي أم أن النهضة العربية باتت مستعصية ومستحيلة أمام العديد من التآزمات المجتمعية والفكرية والاقتصادية؟

2- محنة الفلسفة في الشرق:

إن تاريخ الحريات الفكرية في الإسلام لا يختلف عن تاريخ الحريات الفكرية في أوروبا قبل عصر النهضة، فقمع المفكرين ومصادرة آرائهم هو اللون الذي كان يغلب على تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، هذا التاريخ الذي لم يكن إلا حكراً على الفقهاء ورجال الدين؛ الذين مارسوا كل أشكال القمع والعنف والإرهاب الفكري المنظم والمنهجي، للتسلط على صفوة المفكرين الأحرار من عرب ومسلمين؛ ممن كانت لهم أفكار حرة وآراء جريئة ومواقف مستقلة ورؤى جديدة تدك أعماق العقول فتتخطى بذلك السياقات المعهودة وتخرق الزمان والمكان وتتجاوز المسكوت عنه ثم تكشفه وتعريه تماماً.

"تهافت التهافت" والذي أكد فيه على الاعتراف بحق الاختلاف وبالحق في الخطأ [13].

أما فيما يتعلق بمحنة "ابن رشد" فقد كانت على خلفية اتهامه بالكفر والضلال عن الدين، وذلك بمجرد وشاية من خصومه أفضت إلى محاكمته حيث لعنه الحاضرون من كبار القوم، فتم إخراجه من المحكمة على حال سيئة، ونفي إلى قرية لا يسكنها غير اليهود. ليس هذا فحسب، بل أمر الخليفة المنصور بحرق جميع مؤلفاته الفلسفية ويمنعه من الاشتغال بالفلسفة والعلوم ما عدا الطب. إلا أن السبب الحقيقي لمحاكمة "ابن رشد" كان في جوهره على خلفية موقفه من فقهاء عصره أهل النقل الذين قال عنهم: "ظاهر من أمرهم أن مرتبتهم مرتبة العوام وأنهم مقلدون. والفرق بين هؤلاء وبين العوام أنهم يحفظون الآراء التي للمجتهدين فيخبرون بها العوام من غير أن تكون عندهم شروط الاجتهاد، فكأن مرتبتهم في ذلك مرتبة الناقلين عن المجتهدين" [14].

وهناك سبب آخر لمحاكمة "ابن رشد" وهو تأكيد هذا الأخير على أن الأرض كروية الشكل، هذا إلى جانب موقفه المتميز من قضية العلاقة بين الدين والفلسفة أو الشريعة والحكمة من خلال كتابه "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال"؛ حيث يقول أن: "لا تعارض بين الدين والفلسفة، وإذا كان هناك من تعارض، فالتعارض ظاهري بين ظاهر نص ديني وقضية عقلية ونستطيع حلّه بالتأويل..." [15]. ومن هذا المنطلق يرى "ابن رشد" بأن الشرع أوجب النظر بالعقل في الوجود كما أوجب كذلك دراسة المنطق؛ مما يعني أن "القضايا البرهانية العقلية هي حق، وما نطق به الشرع حق، والحق لا يصاد الحق بل يؤكد ويشهد له" [16] وبالتالي فإن الحكمة (الفلسفة) والشريعة (الدين) لا يتناقضان كما ذهب إلى ذلك الغزالي في كتابه "تهافت الفلاسفة" والذي شكل تكريساً للإغلاق ومصادرة للرأي الآخر. إلا أنه وبعد موت "ابن رشد" انتصرت ولأسف مدرسة النقل لزعيمها "الغزالي" على المنهج العقلي الذي مثله "ابن رشد" باعتباره كاد أن يؤلّه العقل رغم

بالرّد فأعدم رغم كبر سنه، و"ابن الرواندي" صاحب كتاب "فضيحة المعتزلة" رداً على كتاب الجاحظ "فضيلة المعتزلة" الذي كفروه بعد تشييعه ثم خروجه عن الإسلام، وكذلك المفكر "حسين مروة" الذي قتلوه، و"محمد عبده" و"رفاعة الطهطاوي" اللذان كفروهما واتهموهما بأنهما عميلان للغرب.

وبالمقابل سجد "علي الوردي" و"علي شريعتي" اللذين نقداً الدين والأنبياء وأصناف من رجال الدين، ودعيا إلى الثورة في الفكر الإسلامي فقد اعتبروهما تنويريين، فتم تكفيرهما بتلك التهمة.

إذا كانت الفلسفة في الأندلس قد عرفت تطوراً مشهوداً، حيث برز أعلام كبار أمثال "مالك بن هيب الإشبيلي"، و"ابن باجة السرقسطي" وصولاً إلى "ابن رشد القرطبي"، فهذا يعني أن العوامل التاريخية وازدهار الحياة الاجتماعية والعلمية قد حتم تلك النشأة وذاك التطور، إلا أن ذلك لم يتم غالباً في ظروف مواتية، فعلى الرغم من دور بعض الأمراء في استقطاب كتب الفلسفة وتشجيع الفلاسفة، فإن البعض الآخر قد خضع لتأثير المتكلمين والفقهاء المتزمتين، وأصدر مراسيم التحريم في حق الفلسفة. وهنا نستحضر محنة "ابن رشد" الشهيرة ومسألة العلاقة بين الفلسفة والسلطين السياسية والدينية. فكيف تم محاكمة "ابن رشد" وهو أفضل فيلسوف أنتجت الحضارة العربية الإسلامية؟

1-2- محنة الفلسفة في الشرق: محاكمة "ابن رشد" نموذجاً:
لقد انطلقت محنة الفيلسوف والفقير الأندلسي المثير للجدل "ابن رشد" من الإشكاليات السياسية الإسلامية الكبرى مثل إشكاليات العقل والدين والسلطة الثقافية والسلطة السياسية... إلخ. وقبل الحديث عن محاكمة "ابن رشد" لا بأس من الإشارة إلى أن هذا الأخير قدم للعلم مجموعة من الأفكار التي قامت عليها النهضة الحديثة، حيث أثر في العالم الإسلامي والمسيحي وأوروبا، لاسيما وأنه المترجم والشارح الأكبر لنظريات "أرسطو". كما أنه من أبرز المنتقدين لزعيم المتكلمين "الإمام أبو حامد الغزالي" الذي كفر فلاسفة الإسلام في كتابه "تهافت الفلاسفة" والذي شرح فيه تناقض منهجهم. فردّ عليه "ابن رشد" بكتابه

تدنيته الشديد، فكان من نتائج ذلك أن أغلق باب الاجتهاد في وجه المسلمين.

وهكذا يمكننا أن نستنتج بأن محاكمة "ابن رشد" ومحنته قد أثرت على مسار التاريخ في الشرق والغرب، كما أدت إلى انحطاط الفلسفة الإسلامية وبداية تخلف العالم العربي الإسلامي الذي لا يزال متوصلاً إلى اليوم بشكل جنوني، لاسيما من خلال سعي المتشددون الذين يحتنون إلى تطبيق أحكام الزدة في غير سياقها الموضوعي، إلى إرساء الدولة الدينية لإرهاب البشر واسترقاقهم باسم الدين. وبالمقابل سنلاحظ بأن محاكمة "غاليلي" قد ساهمت بشكل محوري في قيام النهضة الأوروبية والغربية عموماً [8].

وعلى ضوء هذه التأزمات والمحن الفكرية والاجتماعية التي عانى منها المفكرون والعلماء العرب، يحق لنا طرح السؤال الآتي: هل يمكن الحديث عن مشروع نهضوي عربي إسلامي؟ أو بعبارة أخرى: لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب؟

2-2- محنة العرب بين التقدم والانحطاط:

لقد مر العرب بمرحلة من الإحتكاك مع الغرب في إطار البحث عن فرصة للإبتعاث من حالة السبات والسكون، فأخذت بوادر اليقظة الفكرية طريقها في مصر لتحدث تأثيرها الواضح من خلال الآراء والمفاهيم الجديدة التي جاءت بها الثورة الفرنسية خاصة، والتي تؤكد على الليبرالية وانتشارها في الدول الغربية، فبدأت النخب الاجتماعية والسياسية تطلع على الثقافة العربية والفكر الليبرالي للمرة الأولى.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين برز رد فعل إصلاحي من قوى سلفية وليبرالية، كما شكلت الكتابات الأولى للمفكرين العرب دعوات إصلاحية لتأسيس خطاب نهضوي عربي يستوعب التحدي الذي حمله الجانب الحضاري في توسع الغرب وإمبرياليته، والحوار الذي تم على أساس الخروج من التقليد إلى التنوير في الفكر العربي. أما رواد النهضة العرب الذين أكدوا على الإنطلاق من الحداثة للوصول إلى النهضة فقد حاولوا تطبيق نماذج أوروبا بهدف

التقدم والنهوض تعبيراً عن إعجابهم بالتقدم الأوروبي، والذي جسده كل من خير الدين التونسي والطهطاوي وأديب إسحاق وغيرهم. وبذلك انقسم المفكرون العرب والسياسيون بين أعداء للغرب ومعجبين به، وكان أمل النهضويين هو الإستقلال إلى جانب العلم، والعدالة إلى جانب التنمية، والتقدم إلى جانب الحرية [17] لكن ظل السؤال المطروح بعد كل هذه الفترة هو: هل تمكن العالم العربي من تحقيق مشروعه النهضوي؟

قد تكون النوايا متشابهة بين النهضتين العربية والأوروبية، إلا أن الظروف والمقومات مختلفة تماماً؛ فالنهضة الأوروبية انطلقت من تجارب مريرة عاشتها الشعوب الأوروبية في العصور الوسطى زادت عن عشرة قرون، ومثلت نهضة فكرية وسياسية واجتماعية تبعتها تغيرات في ظل الثورة الفرنسية، هذا إلى جانب التحولات الصناعية القائمة على الرأسمال الاقتصادي. أما النهضة التي أرادها العرب النهضويون فهي محاولة ونقل واقتباس من بيئة خارجية غريبة إلى بيئة عربية تتعدم فيها كل شروط النهضة ومقوماتها، بالإضافة إلى عدم تفاعل عناصر الثورة واستمرار الإستبداد والهيمنة الأجنبية، والتخلف الاقتصادي. فكان مأزق النهضة العربية يتمثل أساساً في محاولتها إنجاز مشروع حضاري في ظل غياب الفاعل التاريخي وأسس المجتمع المدني وآلياته ودوره في عملية التغيير [5].

وبما أن التفكير في الحداثة هو تفكير في التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع، وتفكير في الأبعاد الفكرية المختلفة للحداثة في بعدها الكوني ومدى حتميتها وصلتها بالتراث وبالهوية؛ فإنه كذلك تفكير في الأسس الفلسفية للحداثة ذاتها، فحينما نتحدث عن رهان الإصلاح الشمولي للمجتمع، فإننا ندرك الدور الذي يمكن أن تلعبه الفلسفة في هذا الإطار، مادامت هذه الأخيرة تدافع عن قيم الحداثة والعقلانية والإختلاف والتسامح والديمقراطية...إلخ. فهل بإمكان الفلسفة أن تكسب رهانها في المجتمع المغربي؟ [8].

3- محنة الفلسفة في المغرب:

وإلى فترة الحماية محافظة على تقاليد التعليم الأصولي الشرعي والقانوني (علوم الحديث، والفقه، والأصول، والنحو، والبلاغة والعروض، والأدب الإسلامي، والتوحيد والقانون)، أما المواد العلمية بالمعنى المعاصر للكلمة والتي كانت تلقن للطلبة كالمنطق والرياضيات... فقد كانت تقدم بشكل تبسيطي، أو توظف لخدمة المواد الأخرى كعلم أصول الفقه [5].

ومما لا شك فيه أن حالة الإقصاء هذه، كانت نتيجة ضغوط فقهية معززة بفتاوي مناهضة للفلسفة وللتفلسف، وسياسية أيضاً، متمثلة في هيمنة الفكر الاستبدادي الذي لا يقبل نقد ومحكمة العقل لممارسته التسلطية. ففي لقاء غير رسمي كما يروي مصدر مطلع "لأخبار اليوم" جمع الحسن الثاني في نهاية السبعينيات رجالات العلوم الدينية، وبت فيهم نداء من أجل تحصين الهوية السياسية المغربية بوصفه ضرورة أساسية، وبشرهم بإعطاء دور جديد للعلماء بوصفهم فاعلين دينيين أساسيين وحاملين لأفكار ومشاريع جديدة، لا مجرد منفذين أو مسيرين للعبادات والمعاملات الشرعية.

هذا النداء الذي استبشر به العلماء التقليديون المغاربة كان الهدف منه هو تأسيس شعبة الدراسات الإسلامية، التي أسسها "محمد بليشير" سنة 1980، وهي الشعبة المستعارة من الشرق الإسلامي، طرحت حين إنشائها أكثر من سؤال أهمها ما جدوى شعبة الدراسات الإسلامية في بلد به جامعة القرويين؟ إلا أن الغريب والخطير في الأمر هو أن المذكرة التي أرسلها "عز الدين العراقي" (وزير التربية الوطنية آنذاك) إلى عميد الجامعة هي مذكرة يأمره فيها بفتح شعبة الدراسات الإسلامية وإلغاء شعبة الفلسفة من برامج التعليم، وهذا يعني بأن وضعية المادة الدينية هي وضعية خاصة في المدرسة المغربية كما لاحظ ذلك الراحل "محمد العيادي" من خلال كتابه "دراسات في المجتمع والتاريخ والدين"، فهي (المادة الدينية) المادة الوحيدة التي تدرس من أول سنة من التعليم الابتدائي إلى آخر سنة من التعليم الثانوي. وأوضح "العيادي" بأن هذه الهيمنة ابتدأت منذ السبعينيات وفي ظروف سياسية وإيديولوجية؛ أصبح لمادة

إن وجود الفلسفة بوصفها مادة مدرسية في المؤسسة التعليمية المغربية، يشكل استمرارية للتقليد الفرنسي وحفاظاً على آثاره. إذ يعود تدريس مادة الفلسفة بالثانوي إلى بداية الأربعينيات، حيث كانت المادة تلقن بالفرنسية، كما كان المقرر المعمول به نسخة من المقرر الفرنسي، ويتضمن الميتافيزيقا، الأخلاق، المنطق، علم النفس، علم الاجتماع. ولم تتم عملية تدريس الفلسفة بالثانوي باللغة العربية إلا مع إقرار الباكالوريا المغربية سنة 1960، أما عملية التعريب بالكامل للمادة فلم تتم إلا في بداية السبعينيات [18].

إن وضعية الفلسفة في المؤسسة الفرنسية يختلف عن وضعيتها في المؤسسة المغربية ذلك أن التعليم الفرنسي بفرنسا يجد عمقه في الماضي الثقافي والسياسي لهذا البلد، فهو يرتبط بفكر الأنوار وبمبادئ الثورة الفرنسية وقيمها؛ إذ ارتبط التفكير في الفلسفة كمادة قابلة للتدريس بعملية تحديث ودمقرطة المجتمع، والطموح إلى تعميم الأخذ بالمنهجية العقلية في التعامل مع مختلف القضايا الفكرية والاجتماعية، وهو ما تجلى فعلاً سنة 1795، حينما أقرت الدولة بأن الفلسفة لم تعد حكرًا على مجموعة من المفكرين والكتاب، بل أصبحت بمكانة نشاط فكري عام، قابل لأن ينتشر على أوسع نطاق كإيديولوجيا [5].

وبالمقابل، فإن حضور الفلسفة بمؤسساتنا التعليمية رغم قصر مدته، ظل مثار إزعاج بالنسبة للفكر التقليدي المحافظ، حيث تم العمل على إضعاف تأثير هذه المادة على المستوى الثقافي العام وجعلها عرضة للتهميش [5]. فالدولة ومن خلال مؤسساتنا التعليمية أصبحت هي الضامنة لانتشار الفكر الفلسفي، وأصبح هذا الأخير هو المعبر عن إيديولوجية الدولة؛ فقد عرفت الفلسفة في ماضينا الفكري والثقافي التهميش والإقصاء، ونستحضر هنا نكبة "ابن رشد" في الغرب الإسلامي كنتمة لفصول الحملة التي تعرضت لها فلسفة "الكندي" و"الفارابي" و"ابن سينا" في المشرق الإسلامي. كما نستحضر تغيب تدريس الفلسفة بمؤسساتنا التعليمية العريقة، كما هو الشأن بالنسبة لجامعة القرويين، التي ظلت الدروس الملقاة بها

التربية الإسلامية وضع مختلف في الخريطة المدرسية، هذا إلى جانب خلق شعبة الدراسات الإسلامية لمحاصرة الفلسفة. بل وإغائها من الجامعات المحدثه [19].

وقد أشار الراحل "محمد العيادي" في هذا الإطار إلى الظروف التي أدت إلى هيمنة هذا التعليم واكتساحه للساحة، حيث تميزت المرحلة بالصراع الحاد بين القصر من جهة، واليسار السياسي بصفة عامة من جهة، وظهور الحركات الأصولية من جهة أخرى. ومن ثم أصبح التعليم في هذه الظروف حسب "محمد العيادي" "رهاناً سياسياً بالنسبة للدولة، وكذلك بالنسبة للفاعلين السياسيين الآخرين، من جعلتهم الفاعل السياسي الأصولي الجديد في الساحة التعليمية". وأمام هذه الوضعية برزت إرادة قوية لدى الدولة لتغيير مضامين التعليم، وإعادة النظر جملة وتفصيلاً في المقررات والبرامج والكتب المدرسية. فكانت الضحية الأولى لهذا العمل الممنهج هي مادة الفلسفة التي كان ينظر إليها على أنها "أم البلاء"، ومنبع الشرور الإيديولوجية كلها، إذ تم في البداية حذفها كلياً من مقررات التربية الوطنية قبل أن يستقر رأي المسؤولين على محاولة "أسلمتها" من الداخل، وبالمقابل فقد تم العمل على تقوية مكانة مادة التربية الإسلامية في المقررات الدراسية [20].

ولإعادة الاعتبار للفلسفة في مجال الحياة العملية وتوسيع رقعة انتشارها في الكليات والمعاهد العليا فقد افتتح وزير التعليم العالي في أواخر سنة 1998 بمراكش ندوة حول الفيلسوف "ابن رشد"، يدعو فيها إلى رفع الحجر عن الفلسفة بالمغرب، انطلاقاً من أن الفكر الفلسفي يساهم في بناء الفكر والمجتمع والإنسان، واعتبر بأن ذلك يقتضي إعادة الاعتبار للدرس الفلسفي، في ضوء عقلانية منفتحة قابلة للتجديد والحوار. ومن ثم فإن هذا الإعلان كان بمثابة عهد جديد لافتتاح شعبة الفلسفة من جديد، بل أكثر من ذلك تم إحداث قسم للفلسفة في الكليات التي لا توجد هذه الشعبة ضمن هيكلتها.

1-3- محنة الفلسفة في النظام التربوي المغربي:

إذا كانت محنة الفلسفة في المشرق معروفة ابتداء من

محنة "المعتزلة"، إلى موقف "أبي حامد الغزالي" (450 هـ. 505 هـ) من الفلسفة، إلى اضطهاد "ابن رشد" (595 هـ. 520 هـ)، فإن هناك تراثاً للفلسفة والعقل في المغرب من أهم معالمه محنة "ابن رشد"، ومنتشور الخليفة الموحد يعقوب المنصور الذي يحرم فيه الإستغلال بالفلسفة، ويتهم المشتغلين بها بأنهم "يخوضون في بحور الأوهام ويدنون صحفاً... مسودة المعاني، يوهمون أن العقل ميزانها وأن الحق برهانها... فاحذروا.. ومن عُثر له على كتاب من كتبهم فجزأه النار التي بها يعذب أربابه، وإليها يكون مآل مؤلفه وقارئه" [21].

وبرجعنا إلى تاريخ التربية والتعليم بجامعة القرويين، سنجد بأن السلطان محمد بن عبد الله قد أصدر سنة 1203 ظهيراً يدعو فيه المدرسين في القرويين إلى التبسيط والإبتعاد عن المختصرات الصعبة الفهم، وعن الفلسفة والمنطق. جاء في الظهير: "ومن أراد أن يخوض في علم الكلام، والمنطق، وعلوم الفلاسفة، وكُتب غلاة الصوفية، وكتب القصص، فليتعاطى ذلك في داره مع أصحابه، الذين لا يدرون بأنهم لا يدرون. ومن تعاطى ما ذكرناه في المساجد ونالته عقوبة، فلا يلومن إلا نفسه" [22].

وعلى هذا الأساس، فإن تحريم الفلسفة هو جزء من بنيتنا الثقافية العربية الإسلامية، وللمغرب خصوصيته في هذا المجال، فهو يقع في أقصى الطرف العربي للعالم الإسلامي في مواجهة العالم المسيحي، حيث ظل وبحكم موقعه الجغرافي خصماً دفاعياً، ولم يكن مُصنَّعاً للأفكار؛ بل إن بعده عن المركز ومواجهته للعالم المسيحي جعل هذا البلد موطن فكر ديني لغوي دفاعي تكراري واجتراري قائم على التلخيصات والتهميشات.

هناك العديد من المفارقات المرتبطة بوضع الفلسفة في المغرب، بوصفها مادة مدرّسة، نختزلها في ثلاث مفارقات أساسية:

*تتمثل المفارقة الأولى، في كون الفلسفة حالياً موضوعاً للرجبة ولعدم الرغبة. فهي مرغوب فيها بوصفها فكراً يستجيب لمتطلبات العقلانية والحدائث والديمقراطية من جهة، إلا أنها خاضعة

المجتمعي، أم أن المجتمع المغربي في حاجة ماسة إلى الفلسفة كفكر نقدي تحرري لمناهضة أشكال العنف والإرهاب والتعصب كلها؟

2-3- الفلسفة وتحولات المجتمع المغربي:

من أهم التحولات التي شهدتها الفلسفة الحديثة هي الدعوة إلى الإهتمام بالحاضر والآتي والمتحول أو بما يسميه "ميشيل فوكو" أنطولوجيا الحاضر. وبالتالي فإن الحاجة إلى الفلسفة في نظر "هيجل" هو حاجة الحداثة إلى الوعي بذاتها، وبمظاهر حدتها وأسسها المعيارية؛ فالفلسفة مدعوة إلى أن تتغلب زمنها، وأن تترجم عصرها وزمنها إلى أفكار، بل الفلسفة هي تفكير في الحاضر والراهن والآتي [23].

وبالمقابل سنجد بأن المجتمع المغربي لم يكن في حاجة إلى الفلسفة بقدر ما هو في حاجة إليها اليوم، فالحاجة إلى التفكير العقلاني أمر يزداد أهمية على أهميته بالنظر إلى التحديات التي وضعتنا أمامها تحديات ما يسمى "بالربيع العربي"، حيث أصبحت الفلسفة مطلباً استعجالياً، لأن التغيير الذي صار مطلوباً عربياً هو ذلك التغيير الذي يتطلب نخبة ثقافية ملتزمة، ولها القدرة على التوجيه العقلاني الواعي، إلى جانب القدرة على الرؤية العقلية السليمة للأمر.

إن المطالب التي رفعها الشباب الذين حملوا لواء التغيير في بلداننا العربية تبيّن أن هؤلاء الشباب عندما خرجوا إلى الشارع لم يكونوا مدفوعين فقط بالظروف الإقتصادية السيئة (من فقر وبطالة، وتدهور القدرة الشرائية، وتراجع التغطية الصحية، واحتكار فئة قليلة للثروة في مقابل بقاء شرائح واسعة على حالة من الإفلاس الدائم...)، بل هناك عوامل أخرى ساعدت على اندلاع الثورات العربية؛ عوامل لها علاقة بالسياسة والأخلاق والثقافة مرتبطة في مجملها بقيم الكرامة والعزة والحرية والإعتراف بالمساواة والعدالة، التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم مادية، هذا إلى جانب انتشار الظلم، وإغلاق الحياة السياسية، واحتكار الأحزاب الحاكمة للشأن العام وهيمنتها على دواليب الدولة، وإقصاء الرأي الآخر مهما كانت قيمته.

للإكراهات وللمراقبة على المستوى المؤسساتي من جهة أخرى، إذ لا يزال الكثيرون من ضمنهم أصحاب القرار السياسي، ينظرون إليها كفكر مشاغب لا منفعة من ورائه في عصر سادت وانتصرت فيه التقنية.

وإلا كيف نفسر انحصار شعبة الفلسفة بثلاث كليات للأداب (فاس، الرباط، ومراكش) وبالمدرسة العليا للأساتذة؟ والحال أنه لا يمكن للتعليم الفلسفي بالمغرب أن يزدهر ويتطور، ما لم تتم إعادة النظر في مثل هذه المواقف.

- وهناك مفارقة ثانية تخص هوية الفلسفة ووظيفتها، فهي من جهة وباعتبارها فكراً تأملياً نقدياً، تثير النقاش حول قضايا الحق والحقيقة والمواطنة والمؤسسات إلخ، أي أنه لا يمكن تصورها منعزلة عن التفاعلات السياسية والإجتماعية والثقافية التي يعرفها مجتمع انتقالي كالمغرب، ومن جهة أخرى فإن وضع الفلسفة بالمؤسسة (الثانوية والجامعية)، وخضوعها للتحديات البيداغوجية والديداكتيكية (برامج ومقررات، أهداف التعليم...)، وعلاقتها بباقي المواد الأخرى كعلاقة يتحكم فيها عنصر التجاذب تارة وعنصر التنافر تارة أخرى، مما يجعل هامش مبادرتها محدوداً على المستويين الإجتماعي والثقافي [5].

- أما المفارقة الثالثة، فهي تتعلق بزمن التفلسف في القسم المغربي؛ فمن جهة هناك ضرورات بيداغوجية تتطلب الإشتغال على الإشكاليات وتدبير الحوار، وتفعيل الأنشطة الكتابية، وإبراز آليات الحجاج ضمن الأطروحات والخطابات الفلسفية. وهناك من جهة أخرى، زمن الحصص المقررة بمختلف المستويات والتقليص التدريجي الذي طال المادة، والذي لا يسمح بممارسة التفلسف، أي ممارسة التأمل الشخصي الحر والنقدي. كيف يمكن أمام هذا التقليص المنهجي (ساعتان بالقسم النهائي علمي وأربع ساعات بالقسم النهائي أدبي في الأسبوع) أن يسهم في إقرار حضور التفلسف بالقسم؟ [5].

إن هذه المفارقات التي تطرقنا إليها تسمح لنا بطرح التساؤل التالي: هل تمكن المجتمع المغربي من تعزيز وضع الفلسفة داخل المجتمع ومن كسب انخراط الفلسفي في

وبالتالي فإن الفلسفة اليوم يجب أن تتوجه إلى تكريس مفهوم جديد للتغيير، يستجيب لتطلعات المجتمع العربي، مع تنبيهه أفراداً ومؤسّسات إلى أن الواقع الجديد يتطلب مفهوماً جديداً للتنمية؛ يعتمد على نظرة شمولية لطبيعة الإنسان العربي، ويأخذ بعين الاعتبار مختلف حاجاته المادية والفكرية. وهذا لن يتحقق إلا مع مفهوم التنمية البشرية الذي لم يقتصر فقط على حصر عملية التغيير في جانبها الإقتصادي، بل تجاوز هذا الجانب لينصب بشكل أساسي على الإنسان وجعله المحور المحرك لكل تنمية شاملة. إلا أنه وعند تفحصنا لواقعنا الحاضر سنجد بأن الفلسفة في الوطن العربي والمغربي بصفة خاصة لا تزال بعيدة عن بلوغ أي دور تغيير في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية [25].

خاتمة:

إن غايتنا من رصد وتتبع مسار الفلسفة في العالم هي الوقوف على المحن والتأزمات الفكرية والاجتماعية التي مرت بها الفلسفة منذ بدايات تأسيسها إلى الآن، إذ خلصنا إلى أن محنة الفلسفة في الدول الغربية وعلى الرغم من الإضطهادات والأزمات والمحاكمات التي تعرض لها المفكرون والعلماء إلا أن هذه المحنة قد ساهمت وبشكل محوري في قيام النهضة الأوروبية، وبالتالي ازدهار وتقدم هذه الدول بسبب انتشار مبادئ الحداثة القائمة على الحرية والعدالة والمساواة وترسيخ قيم المواطنة... إلخ. وبالمقابل سنجد بأن محنة الفلسفة في الدول العربية والإسلامية قد أثرت سلباً على مسار التاريخ الشرقي والعربي عموماً، مما ساهم في انحطاط الفلسفة الإسلامية، وتخلف العالم العربي الإسلامي، والسبب في ذلك هو أن محنة العرب لم تكن محنة فكرية فقط، بل هي محنة سياسية بالأساس، وهذا ما جعل الفلاسفة والعلماء العرب يفشلون في الجمع بين الحكمة (الفلسفة) والشريعة (الدين)، فبالرغم من محاولاتهم الفاشلة في القيام بنهضة عربية، إلا أن المجتمع العربي الإسلامي ظل مجتمعاً ممزقاً بين ماضيه وحاضره، مجتمع ما زال في حاجة إلى التفكير في القضايا الكبرى المطروحة على

الفكر البشري ومواكبتها مثل قضايا الحداثة والتحديث والتحويلات الاجتماعية الكبرى والقيم والتقنية والعولمة وغيرها من القضايا. وهذا ما يبين قصور الفلسفة العربية عن الإستجابة للتغيرات الظرفية والمعرفية والسياسية التي مر بها العالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه.

ويبقى الهدف من دراستنا هو الوقوف على مدى إمكانية ترسيخ قيم الفكر الفلسفي ومبادئه في المجتمعات العربية والمجتمع المغربي خاصة، بالرغم من وجود فجوة كبيرة بين ما تدعو إليه الفلسفة في العالم الغربي، وبين ما يدرس بوصفه فلسفة في العالم العربي الإسلامي.

3. التوصيات

استناداً إلى ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة نوصي بما يلي:

- 1- تشجيع الفلسفة كفكر وكحق ثقافي، يستجيب لمتطلبات المجتمع، فحينما نتحدث عن الإصلاح الشمولي للمجتمع، فإننا ندرك الدور الذي يمكن أن تلعبه الفلسفة في هذا الإطار، فهي الفكر الذي يدافع عن الحداثة والعقلانية والتسامح والعدالة والاختلاف... إلخ.
- 2- دعم الفكر الفلسفي في السياق السياسي والاجتماعي، باعتباره الفكر الذي سيسهم في تقدم المجتمعات وازدهارها وتطورها.
- 3- الوعي بضرورة تطوير وتحديث النظم التربوية والتعليمية بالمجتمعات العربية الإسلامية.
- 4- فيما يتعلق بالنظام التربوي؛ لابد من ملاءمة الخطاب والنيات المعلنة مع الممارسة الصفية للمعلم.
- 5- إعادة النظر في الأسس الإستمولوجية والديداكتيكية الخاصة بتدريس مادة الفلسفة بالمؤسسات التعليمية.
- 6- الإهتمام بتكوين المعلمين وتنميتهم مهنياً، لتقادي بعض المشكلات والصعوبات التي تحول دون فهم التلاميذ واستيعابهم لهذه المادة.

المراجع

أ. المراجع العربية

- [14] محمد عابد الجابري، "ابن رشد، سيرة وفكر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- [15] محمد عابد الجابري، "بنية العقل العربي"، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، الطبعة الثانية، المغرب، 1986.
- [16] محمد عابد الجابري، "العقل السياسي العربي"، محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990.
- [17] عبد العزيز الدوري، "التكوين التاريخي للأمة العربية"، دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- [18] العربي وافي، منوغرافيا تعليم الفلسفة بالثانوي، ضمن كتاب الجماعي تدريس الفلسفة والبحث الفلسفي بالوطن العربي، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الأولى، 1990.
- [19] جريدة أخبار اليوم، العدد: 1200، السبت - الأحد، 26-27/10/2013.
- [20] جريدة المساء، العدد: 2332، الأربعاء، 26/03/2014.
- [21] محمد غلاب، "الفلسفة الإسلامية في المغرب"، جمعية الثقافة الإسلامية، المغرب، 1948.
- [22] مجلة الحوار المتمدن، الفلسفة، علم النفس وعلم الاجتماع، العدد: 2565، 2009.
- [23] محمد بن الحسن الزهراوي، "بنية الدرس في مادة الفلسفة"، المغرب، 2011.
- ب. المراجع الأجنبية
- [11] Touraine (a), critique de la modernité, paris, fayard, 1992, p: 23.
- [24] Aafaqcenter.com/index.php/post/1623.
- [1] مجلة الحوار المتمدن، التربية والتعليم والبحث العلمي، العدد: 2518، 2009.
- [2] مصطفى محسن، "نحن والتنوير"، عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
- [3] جان جاك روسو، "إميل أو عن التربية"، الطبعة الأولى، 1762.
- [4] محمد بهاوي، "الفلسفة والتفكير الفلسفي"، خصائص الفلسفة وعلاقتها بالحقول المعرفية الأخرى، الطبعة الثانية، إفريقيا الشرق، المغرب، 2013.
- [5] عز الدين الخطابي، "مسارات الدرس الفلسفي بالمغرب"، حوار الفلسفة والبيداغوجية، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، 2002.
- [6] دومنيك لوكور، "فيما تفيد الفلسفة إذن؟"، ترجمة محمد هشام، إفريقيا الشرق، 2011.
- [7] ميشيل توزي ورفاقه، "بناء القدرات والكفايات في الفلسفة"، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، 2005.
- [8] مجلة فكر ونقد، العدد 71، المغرب 2005.
- [9] جاك دريدا، "الفلسفة وأقسامها"، ترجمة عز الدين الخطابي، إدريس كثير، مجلة اختلاف، المغرب، العدد الخامس، 1993.
- [10] كانط، "ما هي الأنوار؟"، ترجمة عيسى حرب، مجلة الفكر العربي، بيروت العدد: 48، 1987.
- [12] محمد سبيلا، مجلة فكر ونقد، العدد: 2، 1997.
- [13] ماجد فخري، "ابن رشد فيلسوف قرطبة"، منشورات دار

THE PHILOSOPHY ORDEAL AND ITS EXISTING POSITION IN THE MOROCCAN EDUCATIONAL SYSTEM A PERSONAL AND PROPOSED STUDY

Hakima Aghris

Said Rachidi

Faculty of Education Sciences - Rabat

University of Mohamed V - Souissi

***Abstract_** The studies have aimed at the participation of rooting principles and morals of the Islamic Thought in the Arab societies and particularly in the Moroccan educational system via providing objective data that take part in enriching the debate about what philosophy evokes in the occidental world ,and what is taught as a “ philosophy “ in the Islam-Arabic world.*

To reach this goal, it was necessary to know the social and intellectual ordeals and crisis philosophy has gone through since its foundation up to now. We, therefore conclude that the philosophy ordeal in occidental countries, despite the oppressions and the trials that scientists and thinkers faced, participated basically in the European renaissance. On the other hand, the philosophy misfortune in arab-islam countries has negatively influenced the path of the Arab –Muslim history in general because the Arabic ordeal was not only an intellectual ordeal but also basically a political one. This participated in the recession of Islamic philosophy which couldn't react to the political, intellectual and circumstance changes the Islamic world, from east to west, has gone through.

Although the Moroccan philosophy reality nowadays doesn't permit to integrate thoroughly in the intellectual-social development project, our hope still depends on the coming reforms including education system reform. The philosophy course future is bound to the willing of educators and political decision makers to shape the destiny of philosophy in Morocco and its integration in the social continuity.

***Keywords:** The philosophy ordeal, philosophy and Moroccan Educational system, philosophy and Education.*